

2021

عام القمح في سورية



رفعت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي شعار "2021 عام القمح" ولتحقيق هذا الشعار أطلقت خطة لتأمين الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي تم تبني حزمة إجراءات لزراعة كل شبر ممكن متجاوزين بذلك الدورات الزراعية لمساحات القمح المرخصة.

ويعد هذا العام دعوة للأخوة الفلاحين لاستثمار الزمن والبدء بزراعة القمح وصولاً لحصاد وفير وبيادر خير. وتقوم الخطة الإنتاجية لزراعة القمح لهذا العام على زيادة المساحة المروية إضافة إلى تأمين مستلزمات الإنتاج مع التركيز على البحث العلمي والاستمرار باعتماد أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية ومقاومة للأمراض والجفاف وإعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية وتطوير آلية عملها وإنتاجيتها كما ونوعاً.

ولا يكفي وضع الخطة لتتم العملية الإنتاجية؛ فللمزارعين متطلباتهم من بذار وسماد ومحروقات وآليات وغيرها، والمتابعة اليومية والتواصل المباشر مع المزارعين هو أمر بالغ الأهمية.

ولمعرفة الهدف من إطلاق عام القمح والإجراءات المتخذة لتحقيق الخطة المقبلة ننقل ما صرح به السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطناً قائلاً:

يعد القمح محصول الأمن الغذائي في سورية، وقد بلغت المساحة المزروعة لمحصول القمح ضمن الخطة (مروي وبعلي) لهذا العام 1,5 مليون هكتار، وأطلقنا هذا العام شعار "عام القمح" بهدف زراعة أكبر مساحة ممكنة من هذا المحصول، وإضافة للأمن الغذائي الوطني نسعى لتحقيق الأمن الغذائي الأسري من خلال تشجيع زراعة الحيازات الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها 15 دونماً في بعض الأحيان، والتي أقلع الفلاحون عن زراعتها، فالمهم لدينا أن نزرع أكبر مساحات ممكنة، وهذه الزراعة سينتج عنها مخلفات زراعية تصيد في تغذية الثروة الحيوانية والدواجن.

وأضاف: أن الفلاح السوري فلاح عريق بثقافته الزراعية، إضافة لوجود البحوث العلمية الزراعية التي زودتنا بأصناف القمح، ومؤسسة إكثار البذار التي تعمل على إنتاج البذار، وقد وفرت هذا العام الكميات اللازمة للعملية الإنتاجية، حيث يتم

بيعه بعد غربلته وتعقيمه وتوفيره ضمن فروع المؤسسة في كافة المحافظات، بسعر مدعوم يبلغ 900 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد، وعملت الحكومة على تأمين الأسمدة وتغطية احتياجات المحصول تقريباً خاصة الأزوتية التي تضاف على دفتين وتوزع في فروع المصرف الزراعي بسعر مدعوم للمزارعين.

وبما يتعلق بالمحروقات فلها الأولوية وهناك توجه حكومي لتوفير كامل احتياجات القطاع الزراعي من هذه المادة. ونظراً لأولوية القمح في هذا العام فقد تم السماح للفلاحين بزراعة هذا المحصول على حساب باقي المحاصيل التي يمكن زراعتها في الدورة الزراعية، والهدف من ذلك توفير أكبر كمية من هذا الإنتاج، وتم السماح بزراعة كامل المساحة المروية على الآبار، وتم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من قبل وحدات الدعم الفني لإرشاد الإخوة الفلاحين لزراعة أوسع مساحة من سورية بالقمح وهذا من خلال التعاون والتنسيق بين كافة الجهات.

مع التشجيع على زراعة القمح بين الأشجار المثمرة التي لا ظلال بينها أو الصغيرة بالعمر وتتوافر فيما بينها مساحات صالحة لزراعة القمح ولزيادة المساحة المستثمرة، ومثال على ذلك غوطة دمشق التي تزرع بالقمح تحت الأشجار وحسب المسافات والكثافات الشجرية.

إن الهدف من السماد هو تحسين الموسم، ولكننا لا نفقد الإنتاج إذا لم يتوافر.. ونزرع ولو بكميات سماد أقل وإن أعطى الموسم كمية إنتاج أقل، فكل حبة قمح تعطي سنبله، ومحصول القمح ليس نتيجة سماد فقط، بل هناك عدة عوامل تسهم في الإنتاج كالتربة وتحضير الأرض والري والسماد وغيرها، وبالنسبة للجرارات نوضح أنه كان لدينا 113 ألف جرار من النموذج القديم وفي سنوات الأزمة فقدنا منها بحدود 37 ألف جرار، ولتجاوز ذلك نتوجه الآن لتأسيس وحدات إنتاجية تتوافر لديها آليات زراعية تضمن العمل الآلي المتكامل، بحيث نعمل على تحقيق مكنتة العمليات الزراعية منذ بدايتها حتى نهايتها.

وبالنسبة للمحروقات تم وضع برنامج زمني لتوريد كميات المازوت اللازمة إلى المحافظات شهرياً لغاية 2021/6/30. وللإطلاع على واقع زراعة محصول القمح للموسم الحالي 2020-2021 كانت لنا محطة في مديرية الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة، حيث التقينا مع مدير الإنتاج النباتي المهندس أحمد دياب حيدر.





س: تولي الحكومة زراعة القمح أهمية بالغة فما السبب الذي جعل هذا المحصول يتبوأ هذه الأهمية؟

يعد محصول القمح الأكثر أهمية في سورية حيث يشكل سلة الأمن الغذائي الرئيسية وتسهم زيادة الإنتاج منه في تأمين الحاجة والاستغناء عن استيراد القمح والطحين الذي كانت الحكومة تقوم بتأمينه لتغطية الاحتياج المحلي مع إمكانية تصدير الفائض منه، يحتل القمح المرتبة الأولى من حيث المساحة في الخطة الإنتاجية الزراعية فقد كانت المساحة المزروعة منه عام 1990 (1,341) مليون هكتار وازدادت إلى (1,796) مليون هكتار عام 2003، كما تطور مردود القمح المروي من 3,3/طن/هكتار - عام 1990 إلى 4,2/طن/هكتار عام 2003، وبذلك يعد محصول القمح عماد الأمن الغذائي، حيث تحولت سورية أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من مستورد للقمح إلى مصدر له.

س: ما العوامل الأساسية لزيادة المردود والتي يمكن تطبيقها للحصول على إنتاج عالٍ؟

هناك أسباب أساسية:

- التوسع بزراعة القمح المروي.
- استخدام الأصناف الجديدة القاسية والطرية ذات الإنتاجية العالية والمتحملة للجفاف والأمراض والمناسبة لكل منطقة.
- زراعة البذار المغريل والمعقم من الأصناف المحسنة الملائمة بيئياً لكل منطقة على مستوى المحافظة الواحدة.
- استخدام كميات الأسمدة (الكيميائية والعضوية) بما ينسجم مع نوعي الزراعة المروية والبعلية.
- استخدام مبيدات الأعشاب رفيعة الأوراق أو العريضة في حينه.
- سياسة التسعير التي تعتمدها الحكومة على أساس التكلفة مع إضافة هامش ربح للمزارع.
- التزام المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب باستلام كامل الإنتاج.

س: ما الإجراءات التي قامت بها وزارة الزراعة لتحقيق شعار 2021 عام القمح؟

إن زراعة القمح في بلدنا تتم في شهري تشرين الثاني وكانون الأول وتقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بتأمين البذار المغريل والمعقم بنوعيه (قاسي - طري) المطلوب للزراعة، وقد قامت المؤسسة بتوزيع كامل كمية بذار القمح الموجودة لديها وبالغلة 82/ ألف طن على مستوى القطر، بعد أن تمت غربلتها وتعقيمها.

- يتم توزيع البذار عن طريق فروع المصرف الزراعي التعاوني في المحافظات، وفروع المؤسسة العامة لإكثار البذار، على الإخوة الفلاحين الحاصلين على التنظيم الزراعي بالسعر المدعوم، كما تقوم فروع المصرف الزراعي التعاوني بتأمين



- السماذ اللازم للزراعة بأنواعه (الأزوتي - الفوسفاتي - البوتاسي) حسب المتوافر لديها.
- أما المحروقات اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية فيتم تأمينها من وزارة النفط عن طريق اللجنة الزراعية الفرعية في المحافظة.
 - اتخذ قرار بتأجير الجرارات الزراعية العائدة لوزارتنا والجهات التابعة لها بشكل مباشر للإخوة الفلاحين الراغبين بحرث أراضيهم وزراعتها بمحصول القمح للموسم الحالي.
 - تم التوجيه لمديريات الزراعة في المحافظات بالإعلان عن مزادات علنية لتأجير أراضي أملاك الدولة الشاغرة الصالحة للزراعة لموسم واحد شرط زراعتها بمحصول القمح حصراً.
 - تم الإعلان عن مزاد علني عن طريق اللجان الزراعية في محافظات (إدلب - حلب - حماه) لتأجير الأراضي الصالحة للزراعة المتروكة من قبل أصحابها لزراعتها بالقمح حصراً مع حفظ حقوق الملكية لأصحابها.
 - تم تحديد سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القمح بنوعيه القاسي والطرقي للموسم الحالي بمبلغ /450/ ليرة سورية مع منح مكافئة تسليم /100/ ليرة سورية على الأقل لكل كيلو غرام.
 - تم تشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية على مستوى كل محافظة ولجان ميدانية مركزية لتتبع تنفيذ الخطة الزراعية لمحصول القمح للموسم الحالي.
- وفي لقاء مع رئيس قسم المحاصيل في مديرية الإنتاج النباتي المهندس أحمد حميدي أوضح لنا مهمة لجان تتبع محصول القمح:
- لقد تم تشكيل لجان ميدانية لتتبع زراعة محصول القمح في كل المحافظات، وقد توجهت اللجان إلى المحافظات واقتصرت مهامها على القيام بجولات ميدانية بالتنسيق مع اللجان الفرعية في المحافظات لتتبع تنفيذ الخطة المقررة لزراعة محصول القمح وضمان زراعة كامل المساحات القابلة للزراعة في كل محافظة، حيث قامت اللجان بجولات على الوحدات الإرشادية والاستماع المباشر إلى متطلبات المزارعين في الحقول، وتحديد المشكلات والصعوبات التي تواجه التنفيذ، ومتابعة معالجتها من قبل الجهات المعنية، وتقديم التسهيلات والدعم والتشجيع للمزارعين لزراعة مساحات إضافية، وقامت اللجان بوضع جملة من المقترحات والتوصيات واتخاذ الإجراءات السريعة لضمان تلافي المشكلات التي تعوق الإنتاج، وتسهيل تنفيذ الخطة وزيادة المساحة المزروعة مقارنة بالسنوات السابقة.

دور البحوث العلمية الزراعية:

بينت الدكتورة ماجدة مفلح مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية أنه تم التركيز على الأبحاث التطبيقية لتقليل الفجوة بين النتائج العلمية لهيئة البحوث وكميات الإنتاج في الحقل عند المزارعين، بالإضافة إلى تحليل غالبية الترب الزراعية وتحديد كميات الأسمدة التي يجب إضافتها، وهذا مهم جداً لتقليل كمية الهدر في السماد، وتقديم البذار المحسنة لإكثار البذار والنويات، والمساهمة في زيادة كمية هذه البذار.

وانطلاقاً من هذا التصريح توجهنا إلى قسم بحوث الحبوب - إدارة بحوث المحاصيل، في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، وذلك للإطلاع على دور القسم ومنهجية عمله، بغية الإسهام في تطوير محصول القمح والقيام بدور فعال في زيادة الإنتاج وتحقيق الخطة المقبلة، فالتقينا برئيس محطة بحوث قرحتا ورئيس قسم الحبوب سابقاً المهندس رياض بليش الذي قدم لنا فكرة عن هذا الدور من خلال الإجابة على أسئلتنا.

يعمل قسم بحوث الحبوب على التحسين الوراثي لمحصولين أساسيين هما: القمح والشعير، وذلك بهدف استنباط سلالات جديدة محسنة وراثياً تتمتع بمواصفات جيدة، ومنتحلة للأمراض، وذات إنتاجية عالية تحت الظروف البيئية المحلية المختلفة، سواء في الزراعات البعلية أو المروية، وذلك باستخدام مختلف طرق التربية المتاحة.

س: لقد قمتم بتقييم سلالات مدخلة (ثابتة وراثياً) فما هي الكيفية التي عملتم من خلالها؟

السلالات مصدرها جهات بحثية متخصصة، حيث يتم تقييمها في مراكز البحوث ومحطاتها بهدف دراسة تأثير العامل البيئي المحلي بعناصره المختلفة (حرارة، أمطار، تربة،...) على العامل الوراثي المتمثل بالسلالات المدخلة، وذلك من خلال عدة تجارب، وفي حال تم التوصل إلى سلالة ما عالية الصفات المرغوبة، فإنه يتم إعداد تقرير خاص بها يقدم إلى اللجنة الوطنية لاعتماد الأصناف، ويعطى بذار السلالة إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار، كبذار نوية من أجل إكثارها ومن ثم توزيعها على المزارعين.



س: ماذا عن الأصناف المحلية القديمة المتأقلمة مع البيئة المحلية؟

تعد الأصناف المحلية القديمة بوتقة وراثية حاوية على تاريخ انتخابي طبيعي، وتلك الأصناف بشكل عام مقاومة للجفاف، متأقلمة مع البيئة المحلية، ومثال ذلك صنف القمح المحلي الحوراني، وصنفا الشعير المحليين عربي أسود وعربي أبيض .

س: قامت البحوث بعملية التحسين الوراثي بتقنية التطهير الصناعي ماذا عن هذه التقنية؟

من أحد الطرق المفيدة في التحسين الوراثي استخدام تقنية التطهير الصناعي بشقيه الكيميائي والفيزيائي.

ففي المجال الفيزيائي تم استخدام الأشعة النووية (أشعة غاما) بجرعات مختلفة على محصولي القمح والشعير.

س: ما المهام التي تقومون بها والتي تسهم في حصر وتصنيف المشاكل التي تعيق تطور زراعة وإنتاج الحبوب؟

رفع إنتاج وحدة المساحة من الحبوب، وخفض تكاليف الإنتاج وتنفيذ البحوث التطبيقية الضرورية لنقل التقانات الحديثة إلى المزارعين بالتنسيق مع قسم نقل التقانة.

يتم سنوياً وضع خطة عمل ذات طابع إرشادي بين إدارة بحوث المحاصيل وقسم نقل التقانة في الهيئة، هذه الخطة موجهة بشكل رئيسي إلى المزارعين بهدف إطلاعهم وإرشادهم على التقانات الحديثة المعتمدة، وخاصة أصناف القمح والشعير الجديدة كي يلمسوا أهميتها واقتصاديتها بشكل مباشر ليقوموا لاحقاً بتبنيها ومتابعتها بأنفسهم، وما الانتشار الواسع لأصناف القمح لدى المزارعين إلا نتيجة هذه الخطط، ولا ننسى هنا أهمية دور مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة في نشر الأصناف المعتمدة الحديثة.

علما بالرغم من الصعوبات والعقبات الكثيرة التي تعترض تأمين مستلزمات الإنتاج بسبب الحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية أادية الجانب المفروضة علما الشعب السوري وما رافق ذلك من ارتفاع أسعار هذه المستلزمات وصعوبة تأمينها.. فإن الجهود المتضافرة بين جميع الجهات لابد أن تؤدي إلى نجاح المساعي الحثيثة لنصل معاً إلى إنتاج وافر يحقق أمننا الغذائي.

تحقيق علا أبو عجيب
مديرية الإرشاد الزراعي

